

تقول مقال الاول ان يقال في حصول الكتب المؤدى التصور الانساني المجهول مثلا ليس في بعض فائدة ما والناطق فهو فائدة ما فائدة  
بصرف علمه انه مؤدى في تصديق لنقاي المجهول نظري مع ان ليس من اجزاء الوجود فمقال الثاني ان يقال في حصول الكتب المؤدى  
الى التصور بان العالم حادث مثلا كس العالم مقصور بورت البساي وكس كل مقصور حادث بورت البساي فانه يصور على حصول  
التعريف مع ان ليس من اجزاء الوجود فمقال الثالث ان يقال في حصول الكتب المؤدى التصور الانساني المجهول مثلا ليس في  
اللبط والناطق مناسبة للبط فان تصوره على هذه التصور مع ان ليس من اجزاء الوجود فمقال الرابع ان يقال في حصول الكتب  
المؤدى التصور بان العالم حادث مثلا كس العالم مقصور بورت البساي وكس كل مقصور حادث بورت البساي فانه يصور على حصول  
التعريف مع ان ليس من اجزاء الوجود

مسألة

يعيد علمه لا يخفى وبالجملة ان هذا الكلام يشمل على كل تصور  
الاولى المركب من القصيدتين المحتملتين على التصور في فائدة يحصل  
الكتب المؤدى المجهول تصوري الثانية المركب من القصيدتين  
المتمثلتين على التصور بما ساسية المبادئ ففائدة يحصل الكتب  
المؤدى المجهول تصوري الثانية المركب من القصيدتين المحتملتين  
على التصور للبط يحصل الكتب المؤدى المجهول تصوري  
الرواية المركب من القصيدتين المتمثلتين على التصورات بما ساسية  
المبادئ للبط يحصل الكتب المؤدى المجهول تصوري ففائدة يحصل  
عيسى خافية هذا اذا كان قوله يحصل الكتب أه متعلقا بقوله الكتب  
أه وما اذا كان على فعله بصرف على المركب أه فلا حاجة في  
التصور المذكورة التقدير ذلك القول فتوتو فلا تفعل قوله  
ولا بصرف على القياسات الشعرية هذا الإشارة الى التفسير الجلية  
واما الاول في الإشارة اليه بالما نعتية ولعل عن من كبرها هذا  
مبنى على ان القضايا الشعرية من قبيل الخيالات الخفية لا يحكم  
فيها على ما قرره في موضع قوله وما يورد على كلام التعريفين أه لا يبقا  
كقولهم الكلام بعد الايراد بعوله وأيضا يخرج منه الادلة أه مما  
لا حاجة اليه بل يكون من قبيل التكرار لا فالتعريف في ابراهه ههنا  
فواي احدها الاشارة الى انه كما يورد على التعريف المذكور يورد على  
التعريف المشهور وأيضا وتأتي الاشارة الى ان تخصيصه بالادلة  
البينة الانتاج مما لا يحتمل على ما شرنا اليه هناك وقيل ان  
الاشارة الى ما يمكن ان يجاب عنه كما اشارنا اليه هناك ويبدو  
الاشارة الى ما وضعه قوله على سبيل التفسير أه اطلاق  
الاول على ما هو الاول مجاز وليس بديل حقيقة لانه يستلزم  
العلم بالبط قوله غير ظهير لقوله والقول بان أه ما وجد عدم  
الظهور في الثاني فقط وام في الاول فلا المتبادر من حصول

عسا وبين زوج فلا يحتاج الى ملاحظة العقل تفصيلا ولا  
ليكان نظرا في التام والقرامات الضمنية ليست الا ما يحتاج اليه  
تلك القضايا في حصولها فيه ومن عرفت انه حصوله ليس بطريق  
النظر فلا يورم فيها بالمعنى المذكور فلا دخول لشيء منها فيه  
ويجوز فيه فلما قيل قوله مطلقا اما اشارة الى تعميم الوجود  
او الى تعميم المنهات وعلى الاول يكون المعنى هو دخل فيه هو اول  
بالثاويلات ان بقية اوله على الثاني يكون المعنى مطلق المنهات  
سواء كانت مركبة على صورة دليل المعقولين او مجردة على صورة  
الربط المشهور بلا صوليين والاول ارفع والثاني اوسع قوله  
ليجوز انما التفسير معلومة يعنى اذا كانت لشيء واحد لانه  
كثيره يكون كل منهما يتبينه الانتاج فاذا حصل العلم بذكر الشيء  
باحدها لا يصرف التعريف على الراجحة لانها تستلزم العلم به  
الحصول بالاول قوله بديل احض فمئة كونه معلومة بديل  
آخر لانها كونه دليل بالقسمة اليها مادة الظلة المراد  
ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر لو لم يكن معلوما او ما يحى  
مشانه ذلك لو لم يخفى ما يخفى على انه يجوز ان يستلزم العلم بالبط  
في وجه آخر هو مجهول نظيره مع ان الظان هذا على تعبير  
صحيح مشترك الورد بين الادلة البينة الانتاج وغيرها  
فلا وجه للتخصيص فتنبه قوله الاله يحمل العلم أه يعنى انه  
يجوز ان يكون المراد من العلم في قوله العلم بشيء آخر هو الانتاج  
اليدخل الالعلم بعينه الحقيقي وقميه انه على هذا يجب ما لا يكون  
التفسير معلومة بديل آخر فالاول في ان يقال ان العلم بشيء  
على ما يخفى الاشارة اليه فاهم قوله المتمثلين على التصور في ما افوه  
ما على التصور بق أه أي المتمثلين على كل من التصور يعنى كما هو الظ  
ويغيره اعاده كلمة على في الثاني للجمع التصور يعنى مما قيل فانه

بعين